الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

6 **محرم** 1439 –26 **سبتمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	12

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«قضائية الشورى» ترد على منتقد وزارة العدل: الفساد من عهد الرسول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24276635

الرياض - سعاد الشمراني

اعترضت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى على انتقادات عضو في المجلس موجهة إلى وزارة العدل، التي كتبها في ٨٠ ملاحظة، طالب برفعها إلى المقام السامي.

ودافعت اللجنة الإسلامية بالمجلس عن وزارة العدل في ردها على مقدم المذكرة الدكتور عيسى الغيث، مشيرة إلى أنه يجب عدم قياس رضا المستفيدين من المحاكم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، إذ إنها تعج بالأسماء الوهمية التي لا حقيقة لها، مؤكدين ثبوت تلقي السعودية هجمات تدار من خارج البلاد، وتستهدف قطاعات الدولة، وتحاول الإساءة إليها وتشويه صورتها المشرقة، فضلاً عن محاولة بث روح الهزيمة والتضجر بين أفراد المجتمع المتماسك، وهو ما يجب التنبه إليه.

كما أكدت اللجنة أن الفساد يمكن أن يوجد في أي زمان أو مكان، بقولها: «إنه لو وجد فساد، فالفساد لا يعرف وقتاً ولا مكاناً، وقد حدث في عهد الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام في قصص مشهورة متواترة، مشيرة إلى أن ندرة القضايا في وزارة العدل دليل على حرصها في أعمالها.»

وزادت اللجنة: «إن انتقاد الوزارة من الأمور المسلمة، فالقطاعات التي تتعامل مع المستفيدين وتقدم خدمة لهم لا تخلو من النقد، أو ربما احتجاج أو تذمر من ناحية التعامل مع هذا الجهاز، فكيف بالمحاكم وما يدور في أروقتها، إذ إن المراجع لها أحد شخصين؛ شخص حُكِم له فتجده شاكراً حامداً ومادحاً لهذا الصرح، والآخر الضد المحكوم عليه، فسنجده ساخطاً مرجعاً خسارته القضية إلى هذا الصرح، فلا يتم استقاء الملاحظات على المحاكم بهذه الطريقة، ويجب عدم الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي في التقويم.»

فيما تمثلت انتقادات الغيث في أن الوزارة لم تستند إلى تقويم أدائها ومدى رضا المستفيدين عن جهة مختصة محايدة، مبيناً أن الرأي العام متذمر من أداء الوزارة خلال سنة التقرير، ويظهر ذلك في وسائل الإعلام ووسائل التواصل في شكل واضح ودائم، سواء من ناحية الأداء الإداري والمالي أم من ناحية الأداء الموضوعي في القضاء والتوثيق.

كما ذكر الغيث أن وزارة العدل كانت تنشط في مكافحة قوية لصكوك الفساد، التي بلغت قيمتها مئات البلايين من الريالات، ومساحتها مئات الملايين من الأمتار المربعة، بحسب المنشور خلال السنوات السابقة، ما عزز الأمن العقاري وحافظ على الممتلكات العامة للدولة، واسترد كثيراً منها لمشاريع الإسكان وأملاك الدولة، في حين أن هذه المسيرة في مكافحة فساد الصكوك العقارية توقفت خلال سنة التقرير في بداية عهد الوزير الجديد، مشدداً أنه من الواجب على وزارته الاستمرار في مكافحة فساد الصكوك واستمرار التطوير ضمن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، ولكن للأسف لم يتحقق كلا هذين الأمرين كما هو مشاهد من الجميع، وخصوصاً المهتمين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أن الوزارة أعلنت كف يد رئيس كتابة عدل ورفقائه في قضية صك مضروب قيمته 400 مليون ريال، ونشرت ذلك في تغريدتين عبر حسابها في «تويتر» لنفاجأ بعد ذلك بثلاثة أيام أن المتحدث الرسمي باسم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يصرح بأن الهيئة هي التي كشفت عن هذا الفساد، وهذا يعني أن ما ورد في تغريدات الوزارة مضلل، ويعني كذلك أنها لم تكتشف الفساد من نفسها، ثم ادعت أنها هي التي اكتشفته، لتظهر الحقيقة لاحقاً، ولاسيما أن المتهم الرئيس في هذه القضية عينه الوزير، بعد إبعاد الرئيس السابق المعروف بنزاهته، ما يعني أن التعيين لم يكن مستوفياً لشروط الأهلية من الأمانة والإخلاص، وكذلك لم يتم رصده إلا من جهة أخرى، وهنا يرد كثير من التساؤلات، منها مدى نزاهة عمل المتهم خلال هذه الفترة، وواجب التحقيق فيها، وكذلك مدى الأمن العقاري في عموم كتابات العدل، ما دام أن هذا النموذج وقع.

واستنكرت اللجنة القضائية بالشورى تدخل الغيث في الأحكام القضائية، بعد إشارته إلى بعض الأحكام التي أثيرت في وسائل الإعلام الدولية والتقارير العالمية حول العدالة في الأحكام، ومن ذلك ما ظهر من أحكام محل نظر ونقد من المتخصصين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قضية «#الذم_المقبول» المنتشرة في «تويتر» تحت هذا الوسم، إذ تمت تبرئة المدعى عليه (أحد الدعاة) المرفوع عليه قضية في الحقين العام والخاص في شأن شتمه المدعي المحامي بقوله: «محامي الزنادقة»، وفي هذا تهمتان على المدعى عليه؛ الأولى في حكمه على الآخرين بالزندقة، وهو من التكفير والافتئات على الدولة عموماً وعلى القضاء خصوصاً، والثانية شتمه المحامي بهذا الوصف، الذي انتهى التحقيق فيه من هيئة التحقيق والادعاء العام بقرار اتهام تجاهه، بناء على الأدلة والقرائن المذكورة فيه، ليقوم القاضي الابتدائي بتبرئة المتهم ورد الدعوى في الحقين، باعتبار أن هذا التكفير والافتئات والسب والشتم والاعتداء يعتبر من «الذم المقبول»، ومن دون بيان مسوغات شرعية ذلك، ثم تم تصديق الحكم من قضاء الدرجة الثانية، وللأسف.

فيما أشار إلى أن ذلك مؤشر خطر في ميزان العدالة، ويطرح كثيراً من التساؤلات عن الفكر والآيديولوجيا السائدة في مرفق العدالة، وسمعة القضاء السعودي محلياً وعالمياً، وتشويه سمعة الشريعة الإسلامية الغراء بدعوى أنها تجيز ذلك، بما يخالف الشريعة والنظام والسوابق القضائية، كما أنه لا يبشر بخير تجاه سمعة الوطن عالمياً ومدى نجاح رؤية 2030 في ظل هذا التوجه لمثل هذه الأحكام الصادمة، ومثله تبرئة الذي قذف المبتعثات والطبيبات واتهم الأهالي بالدياثة، والذي كفّر أحد الممثلين بعينه، فتم الحكم عليه بحكم مخفف، إلا أن اللجنة أكدت أن القضاة مستقلون «لا سلطان عليهم في قضائهم» لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء. لتبقي لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية على توصياتها فقط خلال التصويت على التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1436-1437هـ غداً (الثلثاء(، التي تطالب وزارة العدل بتهيئة مباشرة محاكم الاستئناف والمحكمة العليا عملها المنصوص عليه في نظام القضاء.

«الشرقية»: إيمان الغامدي أول سعودية تعيّـن في منصب مساعد رئيس بلدية الخبر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24276630

الدمام - عمر المحبوب

في سابقة تعد الأولى من نوعها، أصدر أمين المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير قراراً يقضي بتعيين أول امرأة سعودية في منصب مساعد لرئيس بلدية الخبر، وهو أول منصب من نوعه تتقلده امرأة سعودية.

وعين الجبير إيمان الغامدي التي تعمل في القسم النسائي في أمانة الشرقية في المنصب، وستتولى الإشراف على قسم الخدمات النسائية في بلدية الخبر الذي تم استحداثه أخيراً، فيما سيتم إسناد مهام إدارة تقنية المعلومات.

وقال أمين الشرقية لـ«الحياة»، إن رؤية المملكة أعطت المرأة السعودية مساحات كبيرة للعمل وتولي مناصب قيادية في العديد من المجالات المختلفة، مشيراً إلى أن القرار يهدف إلى إتاحة الفرصة للمرأة للعمل في القطاع البلدي بشكل أكبر، من خلال منحها صلاحيات أوسع لتطوير اليات العمل البلدي في القطاع النسائي المنطقة الشرقية، مؤكداً أن الأمانة تعمل على تحقيق رؤية المملكة **2030.**

وأضاف الجبير أنه بناءً على ما رفعه رئيس بلدية محافظة الخبر بشأن طلب تأسيس وحدة نسائية تابعة لبلدية الخبر، وذلك للحاجة الماسة إلى العنصر النسائي، وذلك بسبب قيام الأسواق والمجمعات التجارية الحديثة التي زادت من النشاط التجاري في المحافظة، وكونها مركزاً تجارياً مهماً، وواكب ذلك أيضاً قيام الأسواق التجارية والمتخصصة بعمل النساء بها، وتحقيقاً لرؤية المملكة 2030 بأهمية مشاركة العنصر النسائي في تولي الناصب القيادية، فقد تقرر استحداث قسم الخدمات النسائية في بلدية الخبر يرتبط مباشرة برئيس البلدية، وتعيين إيمان بنت عبدالله الغامدي في منصب مساعد رئيس بلدية الخبر لتقنية المعلومات ورئاسة قسم الخدمات النسائية.

وبين أن هذا يأتي ضمن خطة الأمانة لتطوير العمل البلدي وإعطاء المرأة السعودية فرصة لتولي مناصب قيادية في العمل البلدي، وخصوصاً مع دخول المرأة في عضوية المجالس البلدية وزيادة الأنشطة النسائية في المنطقة.
واعتبرت الغامدي في حديثها لـ«الحياة» أن هذا القرار يؤكد أهمية إشراك المرأة السعودية في المناصب القيادية، فيما قدمت شكرها إلى أمين الشرقية على تعيينها في هذا المنصب، الذي سيدفعها للعمل على الارتقاء بالعمل في القسم النسائي الذي تم استحداثه أخيراً في بلدية الخبر، وقالت سنعمل أنا وزميلاتي على تقديم الأفضل وإبراز قدرة المرأة السعودية على تحمل المسؤولية.
وتعتبر الغامدي أول امرأة سعودية تتقلد منصب نائب لرئيس البلدية على مستوى أمانات المناطق، وأعلى منصب تحتله امرأة في أمانة المنطقة الشرقية، فيما تعتبر ثاني امرأة بعد الدكتورة أروى الأعمى، التي تم تعيينها مساعداً لأمين جدة لشؤون تقنية المعلومات بالأمانة وهو أكبر منصب في أمانة محافظة جدة يسند لامرأة وكذلك في وزارة الشؤون البلدية والقروية، وأول امرأة تشغل منصباً قيادياً في تقنية المعلومات.

«الشورى» يطالب بتدريب موظفي «الهيئة» على الحسبة والعلاقات الإنسانية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1438هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24276632

طالب مجلس الشورى في جلسته أمس، الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالتنسيق مع الجهات الحكومية للتعاون في مجال الأمر بالمعروف ونشر وسائل التوعية في المجتمع، مؤكداً، بعد سماعه وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم في التقرير السنوي للهيئة، أهمية دعم الرئاسة العامة للهيئة في التوسع في إيفاد موظفيها للتدريب، وخصوصاً إلى دورات الحسبة والعلاقات الإنسانية والدورات التوجيهية القصيرة، بحيث تشمل جميع العاملين في الميدان بصفة دورية منتظمة.
وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، في تصريح صحافي بعد الجلسة، أن المجلس دعا الرئاسة إلى توثيق الخبرات والمهارات والوسائل الناجحة التي مرت بها الرئاسة لتكون مرجعاً للاستفادة وسبيلاً للتطوير.
وفي قرار آخر، طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وجميع القطاعات الحكومية بتفعيل التزام المواصفات القياسية السعودية في جميع مشترياتها وأعمالها، داعياً الهيئة إلى تحديد جداول زمنية لمعايرة أجهزة الفحص والاختبار للمختبرات الخاصة، وتضمين تقاريرها المقبلة خطتها في نشاط المواصفات القياسية والمطابقة والجودة، بما يضمن تحديد الأولويات المطلوبة في هذه الأنشطة، والمتحقق منها خلال فترة التقرير، وأن تضع خطتها لتوفير الكوادر المتخصصة من موظفي الهيئة، بناء على برنامج محدد ومستمر لتدريب منسوبي الهيئة من الفئتين على أعمال الهيئة التخصصية.
وبخصوص تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لمجلس المنافسة، دعت اللجنة في توصياتها مجلس المنافسة إلى تعزيز التعاون مع الجامعات والمراكز التدريبية الوطنية، لبناء الكوادر البشرية المؤهلة، وإجراء البحوث والدراسات في مجال المنافسة، ودرس تأثير هيمنة الوكالات على المنافسة العادلة، وبناء شراكات مع أجهزة المنافسة العالمية المميزة، لتنمية القدرات الفنية والإدارية والمؤسسية، ودرس ضم مهمات حماية حقوق المستهلك إلى مجلس المنافسة، لتوحيد الجهود وتحقيق التكامل.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش طالب أحد الأعضاء بإصدار نظام معدل للمنافسة، ليتوافق مع متطلبات رؤية المملكة 2030 وخطة التحول الوطني 2020، في حين أشار آخر إلى أن التقرير لم يتضمن بيانات أو معلومات عن الاحتكار وجهود مجلس المنافسة لمحاربته، في حين رأى أحد الأعضاء أهمية أن يقوم مجلس المنافسة بالاستفادة من التجارب العالمية الناجحة المماثلة لمجالات عمله، فيما أشار آخر إلى وجوب معالجة الصعوبات المالية والبشرية التي

تواجه مجلس المنافسة ليحقق أهدافه. إلى ذلك، ناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الحج والخدمات في شأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة، إذ طالبت اللجنة في توصياتها «هيئة المساحة» بالعمل على تقديم برنامج لمنع الازدواجية وتوحيد وتنظيم النشاط المساحي لكامل القطاع في المملكة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتوحيد استخدام المعايير الدولية للمعلومات الجيومكانية، والتأكد من صحة المسميات الجغرافية، وتصحيح الخاطئ منها، بالاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص، ودرس استخدام المركبات ذات التحكم عن بعد، ضمن أنشطتها المساحية المختلفة. وأكد أحد الأعضاء أن الهيئة العامة للمساحة تحتاج إلى أن تعرّف الجمهور بنشاطاتها، في حين رأى آخر أن يتم ربط المراجعة الداخلية في الهيئة بمجلس إدارة الهيئة لمزيد من الشفافية، وأشار عضو ثالث إلى أنه لا حاجة إلى المعهد الجغرافي التابع للهيئة العامة للمساحة في المرحلة الحالية، فيما تساءل آخر عن مدى الاستفادة من الخرائط الرقمية في الخدمات الأمنية، وفي الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين.

مجلس الشورى يناقش تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1438هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24276634

الرياض - سعاد الشمراني
ناقش مجلس الشورى، خلال جلسته أمس، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن طلب تعديل بعض مواد نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، إذ قدم مقترح مشروع تعديل النظام عدد من أعضاء المجلس السابقين والحاليين، وطالبت اللجنة في توصيتها بالموافقة على تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
ويتكون نظام مكافحة جرائم المعلوماتية من 16 مادة، ويهدف إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى المساعدة في تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب. ويهدف تعديل بعض مواد النظام إلى مواكبة التطور السريع، الذي شهده قطاع التقنية وتعدد وسائلها وتطبيقاتها، ما أدى إلى حدوث جرائم معلوماتية إلكترونية جديدة تعتمد على طرائق متعددة وتطورات هذه الجرائم تبعاً لتطور التقنية.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصيتها للنقاش تطرق الأعضاء، في مداخلاتهم على الموضوع، إلى عدد من الملحوظات التي رأوا أهمية أن تتضمنها التعديلات المقترحة لمواكبة التطورات المتلاحقة، التي يمر بها القطاع المعلوماتي، ليس في المملكة فحسب، بل وفي العالم، ما يحتم إجراء تعديلات تحمي مستخدمي إنترنت والمتعاملين من خلال الشبكة العنكبوتية.
وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية ووزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي الصينية.

«العمل»: برنامج التوطين يتابع توطين عدداً من القطاعات

المصدر: جريدة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625580

متابعة - الرياض الإلكتروني

كشف خالد أبا الخيل المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تغريدة عبر حسابه في تويتر اليوم الاثنين، برنامج التوطين في المناطق يتابع تنفيذ قرارات التوطين الصادرة في وقت سابق "نشاط الذهب والمجوهرات، الخضار والفواكه، بيع المستلزمات النسائية."

ضم أبناء الأرملة من الأجنبي للضمان و3 شروط لـ"الإعانة النفسية»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541625

أمين رزق
نفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إيقاف الإعانة عن جميع الحالات المصابة بأمراض نفسية. واشترطت عبر موقعها الإلكتروني لاستمرار صرف الإعانة، أن يكون عمر المريض وقت حدوث الإعاقة بين عامين و45 عامًا، وأن يكون العلاج والمتابعة في مستشفى حكومي لأكثر من عامين، وأن يؤدي المرض النفسي إلى عجز واعتماد المريض كليًا على الآخرين. وأشارت الوزارة إلى إمكانية ضم أبناء الأرملة السعودية المتوفى زوجها الأجنبي للضمان الاجتماعي وفق عدة شروط، منها إثبات الزواج من أجنبي وفق برنت حديث من الأحوال المدنية، وثبوت وفاة الأب وحاجة الأسرة وأن يقتصر صرف المعاش على الأسرة، ويقصد بذلك الأرملة وأبناؤها فقط ودعت الوزارة إلى ضرورة الإسراع في تحديث التقارير الطبية لمستفيدي الرعاية الاجتماعية لتجنب الإسقاط. ولفتت الوزارة من جهة أخرى إلى أن زوجة المواطن يتم احتسابها في التوطين دون العمل في 19 مهنة مقصورة على السعوديين فقط، كما يمكن احتساب أبناء القبائل النازحة في نسب التوطين بشرط ألا يتجاوز العدد 10% من إجمالي السعوديين في المنشأة.

الأهالي: "الخصخصة".. هل أوقفت مشاريع التوسع في المستشفيات؟ أهيم في الشوارع.. عنوان المرضى النفسيين.. والصحة: لا تعليق!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 143914هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575450

حسين هزازي (جدة**@h_hzazi**)

»أنا الآن أهيم في الشوارع رغم كبر سني!» بهذه الكلمات حاول سالم (48 عاما) تسليط الضوء على معاناته النفسية التي بدأت منذ نعومة أظفاره، وأبقته رهين مرضه النفسي، فيما لا يجد من يأخذ بيده لينهي مأساته.

يقول سالم: «منذ طفولتي وجدت نفسي أسكن لدى أقاربي، ثم أعادوني إلى أمي وأبي وأنا في العاشرة، درست في جدة حتى الصف الرابع الابتدائي، بعدها شعرت بتغير المكان ومرضت وطردني والدي إلى الشارع، فيما أبقى إخوتي في البيت ودخلت المستشفى وعمري 18 عاما وأصبحت أتردد عليه، وفي عام 1400 ماتت أمي، وبعد عامين لحق بها والدي، عملت في النجارة، وسكنت الشوارع، واتخذت من مكان منزوٍ أمام أحد المساجد مأوى أسكنه، وتسولت لآكل، بعضهم كان يطعمني والآخر يطردني وينهرني، حاولت الحصول على الضمان لكن لم تفلح محاولاتي.«

ولم تكن تفاصيل قصة سالم الوحيدة التي تبرهن على إشكالات مرضى الصحة النفسيين في العثور على سرير في المستشفيات، مما يبقيهم يجوبون الشوارع في كثير من المدن، في وقت بات أهاليهم يتساءلون عن مصير مشاريع الصحة النفسية التي سبق أن أعلنتها وزارة الصحة في وقت سابق، وما إذا كانت مشاريع «الخصخصة» تعني إحالة مقار المستشفيات إلى فكرة أخرى.

لكن هذه الأسئلة المشروعة في أذهان الأهالي هي الأخرى باتت للأسف لا تجد من يتصدى لها من قبل مسؤولي وزارة الصحة الذين فضلوا «العزوف» عنها، واعتبروا أنها تحتاج إلى جهات مخولة بالتصريح، ليبدو الأمر وكأنهم يتفقون مع الأهالي على التساؤل ما مصير تلك المشاريع؟

وتتضح الإشكالية في أن المرضى المشردين والهائمين في الشوارع هم خليط من مدمني مخدرات ومرضى عقليين متسولين وغيرهم، وأن التعاطي مع هذه المشكلة يحتاج لعمل منظم وشامل بإنشاء مؤسسة وطنية للخدمات النفسية المجتمعية تتولى التخطيط والتنسيق للتعامل مع هذه الظاهرة.

نقص الأسرّة

ويعد نقص أسرة المرضى النفسيين من المشكلات التي تواجه وزارة الصحة في تقديم خدمات طبية يتناسب مع المرضى، رغم أنه تم رفع السعة السريرية لأغلب مستشفيات الصحة النفسية القائمة حالياً لأكثر من (100) سرير على أقل تقدير مع افتتاح العديد من المشاريع الجديدة في مجال الصحة النفسية وعلاج الإدمان، إضافة إلى اعتماد مشاريع أخرى يجري تنفيذها لمواجهة الطلب المتزايد على هذه الخدمات العلاجية تصل السعة السريرية في بعضها لـ «500» سرير ومحاولة توفيرها لطالبيها بكل يسر وسهولة.

وسبق أن أعلنت وزارة الصحة حرصها على أن تغطي هذه الخدمات جميع مدن ومحافظات المملكة من خلال مجمعات ومستشفيات الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وكذلك العيادات النفسية الملحقة بالمستشفيات العامة، وتدشين الخدمات الاجتماعية بمراكز الرعاية الصحية الأولية لاستقبال الحالات واكتشافها في وقت مبكر، إلا أن ضعف حركة دوران السرير لهذه المستشفيات يتسبب في بقاء المرضى النفسيين لفترات طويلة حتى تتحول حالاتهم إلى حالات مرضية مزمنة يصعب توافقها مع المجتمع مرة أخرى، مما يحول دون استقبال حالات جديدة تكون بأمس الحاجة لخدمات هذه المستشفيات.

مشاريع الصحة النفسية

وحول المشاريع الجديدة لمستشفيات الصحة النفسية، كشفت وزارة الصحة في تقرير سابق، أن هناك العديد من المشاريع الجديدة التي تم اعتمادها في مجال الصحة النفسية والإدمان، إذ تغطي أغلب مدن ومحافظات المملكة، وتتراوح السعة السريرية لهذه المستشفيات من (100-500) سرير حسب الحاجة، ومشاريع أخرى تم الانتهاء منها وتم تشغيلها فعلياً، وهي: مستشفيات الحدود الشمالية، القريات، الجوف، المدينة المنورة، الأحساء. ومشاريع تحت التجهيز، وهي: مستشفيات الدمام، القصيم، جازان. ومشاريع يجري تنفيذها، وهي: مستشفيات الخرج، نجران، حائل، تبوك، جدة، عسير.

أما المشاريع التي تم اعتمادها أخيرا فتشمل مستشفيات الرياض (500) سرير، مكة المكرمة (500) سرير، الباحة (200) سرير.

أمير جازان بالنيابة: تخفيض البطالة بـ "التوطين"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 143914هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575450

سهيل الحمزي (جازان**@almansi2002**)

أكد أمير منطقة جازان بالنيابة الأمير محمد بن عبدالعزيز، توافق برنامج التوطين مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، وكما أن تنفيذه يأتي تقيداً بتوجيهات وزارة الداخلية، مشدداً على أهمية العمل الدؤوب المتواصل وتحقيق ما تصبو إليه القيادة الرشيدة في دعم فئة الشباب في المملكة بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، والحرص على دعم وتأمين فرص العمل الكريم لأبناء وبنات المنطقة، وتضافر الجهود وتواصلها في سبيل خفض نسبة البطالة من خلال الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

جاء ذلك خلال تدشينه أمس برنامج التوطين الموجه لمنطقة جازان بقاعة الاجتماعات الكبرى بالإمارة.

شاهد الأمير محمد بن عبدالعزيز خلال الافتتاح عرضاً مرئياً حول برنامج التوطين الموجه في منطقة جازان، استعرض الوضع الراهن لسوق العمل بالمملكة والتنمية الاجتماعية وسوق العمل بين المناطق ومنها منطقة جازان، والهدف من البرنامج الذي يسعى القائمون عليه لزيادة مساهمة الكوادر الوطنية في سوق العمل من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام وتثبيت رصيد الأمان المهني في سوق العمل السعودي، عبر إعداد الخطط وآليات التنفيذ المتعلقة بالتوطين وتطبيق قرارات وبرامج التوطين بالمنطقة، بما يضمن الإحلال الفاعل للعمالة الوطنية مكان الوافدة، وتعزيز التكامل بين جميع الجهات الحكومية والخاصة لتطبيق وتنفيذ خطط التوطين المستهدفة إلى جانب إيجاد بيئة عمل لائقة وخالية من المخالفات لنظامي الإقامة والعمل ووضع المحفزات اللازمة لتشجيع سوق العمل وتوطين الوظائف المتاحة.

من يحاسب الطبيب المتسيب!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625512

ياسر بن علي المعارك

التحديات الاقتصادية والإدارية التي تواجه قطاعاتنا الخدمية لها أيضا وجهها المشرق، فهي محفز لظهور بعض المبادرات والبرامج التي تتسم بالذكاء، ومؤشر على رغبة المسؤولين الجادة بتقديم الأفضل.

من هذه المبادرات الذكية برنامج (أداء الصحة) التابع لوزارة الصحة الذي يهدف لرفع مستويات الإنتاجية وكفاءة الأداء في تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات .. وهذا ما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للتحول الوطني 2020 ويشمل من خلال تطبيق ما يزيد على 40 مؤشراً لقياس الأداء.

وما دمنا في شأن الارتقاء بالخدمات الصحية أناشد وزير الصحة بإعادة النظر في السلبيات الكثيرة لتولي الأطباء مناصب إدارية لم يؤهلوا لها وبالتالي نخسر طبيبا مؤهلا في علاج المرضى دون أن نكسب طبيبا متميزا بالإدارة، هذا عدا ما يترتب على ذلك من هدر مالي بصرف مزايا مالية لأطباء لا يمارسون عملهم الطبي!
إن الممارسات السلبية كما نعلم عديدة، لكنني سأذكر أهمها والتي تحدث جهاراً نهاراً من قبل بعض كبار الاستشاريين في الكثير من المستشفيات الحكومية الكبرى، والدافع هو التحيز بين زملاء المهنة ما أدى إلى التسيب الطبي وضعف الإنتاجية وبالتالي ارتفاع عدد المرضى على قوائم الانتظار في غالبية التخصصات الصحية، فبعض الأطباء الإستشاريين يعملون ما بين 2 إلى 3 عيادات فقط في الأسبوع مدة كل عيادة 3 - 4 ساعات لا أكثر!؟ ناهيك تركهم للأطباء المقيمين مهمة متابعة مرضاهم المنومين في بقية الأيام وهو ما يخل بضرورة وجودهم بجانب مرضاهم المعرضين للمضاعفات الصحية، مكتفين بالتواصل عبر الهاتف لمتابعة المستجدات الصحية للمرضى، بل ان البعض لا يتورع عن العمل خلال أوقات الدوام الرسمية في عيادات القطاع الخاص دون خشية أو حتى حياء.
وعليه اقترح إعادة النظر في ضوابط عمل الأطباء ومتابعة إنتاجيتهم أسوة بالإداريين بدءاً بإلزام جميع الأطباء بالعمل ما لا يقل عن 8 عيادات في الأسبوع وبنصاب محدد لعدد المرضى في كل عيادة، مع متابعة الطبيب لمرضاه المنومين بشكل مباشر أسوة بما هو معمول به في كبرى مستشفيات القطاع الخاص مما سيسهم في خفض عدد المدرجين في قوائم الانتظار ورفع مستوى متابعة المرضى المنومين والحد من المضاعفات الطبية لا سمح الله.
إن استمرار وزارة الصحة في شفافية تعاملها مع الرأي العام من خلال برامجها المعلنة مؤشر على سيرها بالطريق الصحيح، ومنهج كهذا سيؤدي إلى كشف المتقاعسين من الكادر الصحي وتعرية السلبيات الإدارية في المستشفيات التي لا تقدم خدمات الرعاية الصحية المتميزة.

تعيين المرأة ·جبن«

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575336

عبده خال

خرجت الصحف مبتهجة بخبر تعيين السيدة إيمان الغامدي بمنصب مساعد رئيس بلدية محافظة الخبر لتقنية المعلومات ورئاسة قسم الخدمات النسائية..
ولأن الخبر مفرح لإدخال المرأة في المناصب القيادية إلا أن الخشية من هذا الفعل ظلت حاضرة من قبل مسؤولي أمانة المنطقة الشرقية، وتظهر هذه الخشية من خلال التصريح الذي اعتبر أنه توضيح لقرار تعيين السيدة إيمان الغامدي، وأن التعيين جاء لوجود حاجة ماسة للعنصر النسائي بسبب قيام الأسواق التجارية والمتخصصة بعمل النساء وتحقيقا لرؤية 2030 بأهمية مشاركة العنصر النسائي في تولي المناصب القيادية فقد تقرر تعيين السيدة إيمان الغامدي في منصب مساعد رئيس بلدية الخبر..
هذا الإيضاح أو التبرير مصدره الخوف على المنصب الذي يتولاه الأمين، لذلك أصدر تبريرا يحميه من مغبة التأويل أو اللوم في اتخاذ مثل ذلك القرار، وصدور القرار (في هذه الحالة) لا يوضع في خانة المبادرة وتحمل مسؤولية باتخاذ القرار الجريء (وإن تم أخذه فلا بد من مسبب) وهذا ما جاء به التصريح وذكر المسبب للتعيين بمعنى لو لم تكن هناك رؤية 2030 لما تم اتخاذ القرار، والتصريح وذكر السبب يوضحان أزمة اتخاذ القرار بما يخص المرأة لدى كل مسؤول في البلد وكأن فعل التعيين مسألة يجب نفيها كفعل طبيعي وإظهار أن الفعل حدث من أجل الحاجة الماسة..
هذا الوضع المضمر من الخشية يعتري كل مسؤول، لأن الاقتراب من المرأة وتمكينها من القيادة أمر يعد من الجرائم المجتمعية التي تثير الزوابع حول المسؤول، وتحوله إلى كعبة للزائرين المحتسبين (هذا على حسن الظن أما على الجانب الأسوأ فإن المحتسبين سوف تنهال شكواهم من ذلك المسؤول واعتباره محاربا لله ورسوله) ولذلك فإن أي قرار بتقديم المرأة إلى المناصب القيادية يعد فعلا بطوليا من غير إيجاد المسبب للتعيين..

ولأن للحياة احتياجات فإن تقديم المرأة في المناصب القيادية يعد أمرا طبيعيا ولا زلنا في الخطوات الأولى لملء الاحتياجات الوظيفية الأساسية سواء برجل أو امرأة، فالأمر ليس مقتصرا على مساعدة فقط فكما دخلت المرأة إلى جل الوظائف فإن التصنيف الوظيفي يجعل منها رئيسة أو مرؤوسة.. يحدث هذا في كل الوظائف بما فيها القضاء، إذ بالإمكان أن تكون المرأة قاضيا (ولا تعتبر ولاية عامة وإن أجاز بعض الفقهاء بأن تكون للمرأة الولاية العامة).. والواقع يثبت أن المرأة تملأ مكانها وتقدم عملا رائعا يتوافق مع وضعيتها كموظفة أو كمستشارة أو عضو في المجالس العديدة.. انتهى عمر تكبيل عمل النساء وأصبح الزمن بحاجة لمن يعمل فقط، بغض النظر عن الجنس واللون..
أخيرا أقول إن الحياة تخلق أدواتها وفق صيرورتها والأدوار التي تسهل حركتها.

اليمن يطالب مجلس حقوق الإنسان بتقديم الدعم للجنة الوطنية للتحقيق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625483

جنيف - واس
طالب وزير حقوق الإنسان اليمني الدكتور محمد عسكر, مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان بتطبيق قرار المجلس، وتقديم الدعم التقني للجنة الوطنية للتحقيق.
وأوضح أن اللجنة قامت بالتحقيق في 10 آلاف ملف إدعاء بانتهاكات، من مجموع أكثر من 17 ألف ملفا, وأحالت 3 آلاف ملفا للنيابة العامة.
وفي ندوة نظمها المركز العربي البريطاني للدراسات الاستراتيجية والتنمية في جنيف بعنوان: اليمن في مفترق طرق، تحديات الحاضر والمستقبل, استعرض عسكر انتهاكات ميليشيات الحوثي وصالح الانقلابية في حق الشعب اليمني والتي راح ضحيتها أكثر من 11 ألف قتيلا وآلاف المصابين, إضافة إلى ممارسات الميليشيات من عقاب جماعي وإخفاء قسري وتعذيب وجرائم حرب امتدت على مدى الجغرافيا اليمنية ولم ينجو منها أي جزء من اليمن.
وأوضح أن لدى الميليشيات 480 مركزا للاعتقال، منها سجون ومعتقلات سرية استحدثتها الميليشيات، مشيرا إلى تدهور حالة المعتقلين وأسرهم منذ تفشي وباء الكوليرا.
وأضاف أن تدمير الميليشات الهائل للبنية التحتية قد طال الآلاف من المباني العامة والخاصة, كما جندت أكثر من 20 ألف طفل يمني سرقت احلامهم ومستقبلهم ورمت بهم في الحرب.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24277478

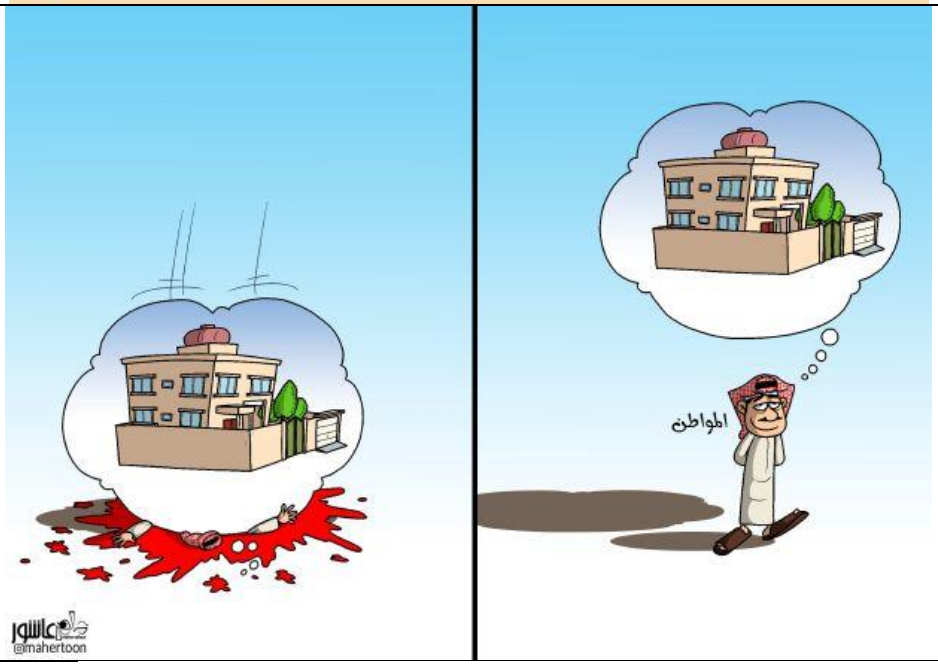

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/24274515